الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
2 February 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ٣/٠٠ مساء

الرئيس: السيد مؤمن ..... (بنغلاديش)

ثم: السيد زدوروف (نائب الرئيس) ..... (بيلاروس)

المحتويات

كلمة رئيس الجمعية العامة

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-55680X (A)

رجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ٣/١٥ مساء.

كلمة رئيس الجمعية العامة

١ - **السيد النصر** (رئيس الجمعية العامة): قال إن الأزمة الاقتصادية والمالية ما زالت مستمرة في وضع المعوقات أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنه لما كانت الجمعية العامة هي مركز صنع القرار على الصعيد العالمي فإنه يتعين عليها أن تتصدى لهذه التحديات. وأضاف أن من المؤكد أن مداولات اللجنة سترسي الأساس للتغلب على هذه التحديات.

٢ - وذكر أنه قام باختيار موضوع التنمية المستدامة والرخاء العالمي كمجال من مجالات التركيز الأربعة التي تتناولها الجمعية العامة خلال دورتها السادسة والستين. وأضاف أن البلدان الأشد عرضة للمخاطر سوف تحظى باهتمام خاص. وقال إنه يشجع اللجنة على التوصل إلى سبل خلاقة ومبتكرة لإتاحة التنفيذ الكامل خلال فترة زمنية ملائمة لبرنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا؛ وبرنامج عمل ألماتي للبلدان النامية غير الساحلية الذي يتصدى للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضاف أنه ينبغي لجميع الشركاء الإنمائيين الوفاء بالتزاماتهم كما ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأضاف أن الجلستين المشتركتين غير الرسميتين اللتين تعقدهما اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستساهمان في الاتساق والتنسيق على صعيد المنظومة.

البند ٢٢ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

(أ) **متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا** (A/66/134 و A/66/66-E/2011/78)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (A/66/205)

٣ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام، الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدم تقرير الأمين العام عن تقييم واستعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا (A/66/66-E/2011/78) وتقرير الأمين العام عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا (A/66/134) وذكر أن التقرير الأخير يعرض ستة مجالات ذات أولوية لبرنامج عمل اسطنبول وهي القدرة الإنتاجية، والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، والتجارة، والسلع الأساسية، والتنمية البشرية والاجتماعية، والأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، وتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية وبناء القدرات، والحوكمة الرشيدة على جميع المستويات.

٤ - وذكر أنه بعد المؤتمر مباشرة قام مكتبه الذي له ولاية تعبئة وتنسيق جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة بالبدء في العمل على تنفيذ الاستراتيجية كما قام بتنظيم اجتماع لقدح زناد الفكر لوكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز

ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الدول الأعضاء. وأضاف أنه على أساس هذا الاجتماع تم وضع خريطة طريق شاملة مشتركة بين الوكالات الغرض منها تعبئة جميع الشركاء الإنمائيين لأقل البلدان نموا ومشاركتهم النشطة والبناءة، بما يصور أدوارها الخاصة على نحو مركز ومحدد المواعيد.

٥ - وقال إن آلية مشتركة بين الحكومات ستقوم بمتابعة ورصد برنامج العمل على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والعالمي، مع إعطاء الأولوية لتعميم برنامج العمل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأقل البلدان نموا واستراتيجيات التعاون للشركاء الإنمائيين. وأضاف أنه على الصعيد الإقليمي ستقوم اللجان والوكالات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بإجراء استعراضات كل سنتين لتنفيذ برنامج العمل وذلك بالتعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية ومع المنظمات الحكومية الدولية. وذكر أنه، على الصعيد الدولي، ستقوم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي برصد التنفيذ على أساس سنوي.

٦ - وذكر أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وصناديق وبرامج المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ستقوم بإدماج برنامج العمل في برامج عملها الخاصة، وأن عددا منها قد قرر بالفعل القيام بذلك. وأضاف أن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ستقومان بتنظيم مناسبات تتعلق بهذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١١. وقال إنه بالإضافة إلى ما بدأ من أعمال التنسيق وتحقيق الاتساق يقوم المكتب بوضع مشروع مشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي وإطار لإشراك القطاع الخاص بشكل مستمر. وأضاف أن اللجنة التوجيهية للقطاع الخاص قد وافقت على تشكيل مجلس استشاري للأعمال بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٧ - وقال إن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا ينبغي أن تعطى الأولوية في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الرئيسية المتعلقة بموضوعات اقتصادية واجتماعية أو ما يتصل بها من موضوعات، مثل المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة الذي سيعقد في بوسان في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ومؤتمر الأمم المتحد المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والدورة السابعة عشرة لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، والدورة السابعة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر ديربان بشأن تغير المناخ). وذكر أن مكتبه سينظم اجتماعا موازيا للمنتدى الرفيع المستوى بشأن أقل البلدان نموا.

٨ - **السيد ميرو** (جمهورية تترانيا المتحدة): رحب بالطريقة العملية للمضي في العمل كما حددها وكيل الأمين العام. وذكر أن حكومته تعد برامج قصيرة الأجل وبرامج متوسطة الأجل لمتابعة المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا. وذكر أنه يتطلع إلى دعم الأمم المتحدة وجميع الشركاء الإنمائيين.

٩ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): قال إن وفده يسلم بأهمية المكتب وبدوره الفعال، ولكن لديه بعض الشواغل فيما يتعلق بمشاركته في المنتدى الرفيع المستوى الذي يعقد في بوسان. وذكر أن إصلاح الهيكل التنظيمي الدولي للمساعدة الإنمائية مسألة تهم جميع الدول الأعضاء وينبغي مناقشتها في الأمم المتحدة أساسا. وأضاف أن العملية التي بدأت بعد إعلان باريس بشأن فعالية المعونة موجودة بالتوازي مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠) التي تتضمن قرارا بشأن تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق عقد منتدى للتعاون الإنمائي على مستوى رفيع كل سنتين. وأضاف أن من غير الواضح ما إذا كان يجوز لوكالة من وكالات الأمم

المتحدة أن تشارك في هذه العمليات الموازية بدون ولاية حكومية دولية واضحة.

١٠ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إنه سيتم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عقد اجتماع مشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي. وأضاف أنه ستناقش في هذا الاجتماع موضوعات من بينها الطرق التي يمكن بها لهذه الوكالات تعزيز برنامج عمل اسطنبول. وقال إنه سيكون من المفيد أن يشارك المكتب بشكل مباشر في هذه المناقشات.

١١ - وتساءل عما إذا كانت خريطة الطريق التي أشار إليها وكيل الأمين العام قد تم وضعها في صيغتها النهائية وما إذا كان سيتم رسميا إبلاغ الدول الأعضاء بها.

١٢ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام، الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إن برنامج العمل القصير الأجل وبرنامج العمل المتوسط الأجل اللذين أعلنت عنهما جمهورية تترانيا المتحدة هما على التحديد نوع البرامج التي يشجعها مكتبه. وذكر أن زياراته الأخيرة إلى بوتان ونيبال قد لفتت نظره إلى استراتيجيات أخرى من هذا القبيل.

١٣ - وقال إنه يتفهم الشواغل التي أعرب عنها ممثل الأرجنتين، ولكنه يعتقد أن المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا ينبغي عرضها في الاجتماعات المتصلة بفعالية المعونة. وأضاف أن الشركاء الإنمائيين يتساءلون بشكل متزايد عن مدى الأثر الفعلي لمبادراتهم. وقال إن معرفة الكيفية التي يتم بها التصدي لشواغل دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تفهم على أنها وسيلة لتبادل أفضل الممارسات. وقال إن الاجتماع المذكور يجري تنظيمه بالاشتراك مع رئيس مجموعة أقل البلدان نموا.

١٤ - وقال إنه يرحب بفرصة حضور اجتماع المجالس التنفيذية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأضاف أن خريطة الطريق الغرض منها تقديم الإرشاد لكيانات الأمم المتحدة الأخرى وأنها تتناول جزئيا الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها الحكومات، وخاصة بالنسبة لتعميم برنامج عمل اسطنبول في استراتيجياتها الداخلية وإشراك جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم أعضاء البرلمان والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

١٥ - وقال إن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (A/66/205)، يأخذ في الاعتبار التقدم الذي تحقق والقيود التي تواجه في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخاصة في مجالاته الخمسة ذات الأولوية وهي القضايا الأساسية لسياسات المرور العابر، وتنمية الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، وتدابير الدعم الدولي، والتنفيذ والاستعراض. وأشار بوجه خاص إلى أن التقرير يوصي بأن تعمل البلدان النامية غير الساحلية، بدعم من شركائها الإنمائيين على تحسين قدراتها الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها، وتعزيز نظم النقل بها لتصبح أكثر كفاءة. وأضاف أنه ينبغي للمنظمات الدولية وسائر المؤسسات البحثية أن تجري بحوثا بشأن ضعف البلدان النامية غير الساحلية أمام الصدمات الخارجية ووضع مجموعة من مؤشرات الضعف لأغراض الإنذار المبكر.

١٦ - وذكر أن مكتبه يواصل تعزيز جهوده لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تعبئة الدعم الدولي.

وقال إنه بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية قام بوضع مشروع اتفاق متعدد الأطراف بشأن إنشاء معهد أبحاث لشؤون البلدان النامية غير الساحلية. وأضاف أنه وقعت على الاتفاق كل من إثيوبيا وباراغواي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا والنيجر. وأضاف أنه يلزم وجود ١٠ توقيعات على الأقل لكي يبدأ المعهد أعماله.

١٧ - وقال إن العقد الأول لبرنامج ألماتي يقترب الآن من نهايته. وذكر أن تقرير الأمين العام يوصي بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٦٣ ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في القيام باستعراض نهائي لتنفيذه. وأضاف أنه ينبغي أن تسبق المؤتمر أعمال تحضيرية موضوعية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٨ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن وفدها يقدر تقديرا خاصا المبادرة الخاصة بإنشاء معهد أبحاث يختص بالبلدان النامية غير الساحلية. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن أن تصبح بها عملية التحضير لاستعراض برنامج عمل ألماتي الذي سيجرى في عام ٢٠١٣ ذات معنى وأكثر فعالية وعن الكيفية التي يستطيع بها المكتب أن يسهم في وضع مجموعة من مؤشرات الضعف.

١٩ - **السيد مدني** (أفغانستان): أعلن أن بلده وقع على الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق بإنشاء معهد الأبحاث في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٢٠ - **السيد ديارا** (وكيل الأمين العام، الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة): قال إن الأعمال التحضيرية للاستعراض الذي سيجرى في عام ٢٠١٣ ستبدأ بعد اعتماد الجمعية العامة قرارا بهذا الشأن في دورتها الحالية. وذكر أن هذه الأعمال ستبدأ على الصعيد دون الإقليمي وأنها ستركز على الخمسة مجالات ذات أولوية. وأضاف أن اللجان الإقليمية ستستشار عندئذ فيما يتعلق بوضع منظورات عالمية مختلفة. وقال إن الدول الأعضاء قد ترغب في التخطيط لعقد بعض المؤتمرات التحضيرية المواضيعية. وقال إنه تم بالفعل التخطيط لعقد اجتماعين تحضيريين، أحدهما يتعلق بالعمليات الحكومية الدولية والآخر يتعلق بالتحديات الجديدة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية. وأضاف أن الفريق الاستشاري المشترك بين وكالات الأمم المتحدة سيجتمع في جنيف في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من أجل مناقشة هذه المسائل.

٢١ - وفيما يتعلق بمؤشرات الضعف، ذكر أن المكتب سيتشاور مع مختلف وكالات الأمم المتحدة التي لكل منها مجال خبرتها.

٢٢ - ورحب بتوقيع أفغانستان على الاتفاق المتعدد الأطراف وأعرب عن أمله في أن تحذو حذوها البلدان الأخرى من أجل جعل معهد الأبحاث حقيقة واقعة.

٢٣ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة بشأن البند.

٢٤ - **السيد سواريز سالفيا** (الأرجنتين): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فذكر أن البلدان النامية غير الساحلية التي تضاعف عددها منذ عام ١٩٧١ ما زالت تواجه عقبات هيكلية تعترض جهودها الإنمائية وأنها ما زالت ضعيفة إلى حد كبير أمام الصدمات الخارجية. وقال إن ثمة قلقا واسعا من أن تكون محنة هذه البلدان قد ازدادت سوءا نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة ومن أن تكون المكاسب الإنمائية المتواضعة التي حققتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة قد بدأت في الانتكاس. وذكر أن الوضع قد أصبح حرجا وأصبح من غير الممكن الصبر عليه. وأضاف أنه يتعين على جميع أصحاب المصلحة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول الذي سيتوقف نجاحه على تشجيع قيام البلدان غير الساحلية

بدور قيادي في وضع وتنفيذ القرارات ذات الصلة المتعلقة بالسياسات وفقا للظروف الخاصة والاحتياجات الخاصة لكل منها. وقال إن البلدان النامية تستطيع، مسترشدة بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، أن تسهم في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول عن طريق المشاركة الإيجابية في التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٥ - وقال إن عبء الديون الخارجية ينبغي أيضا التصدي له، وخاصة من خلال إلغاء الديون المتعددة الأطراف والديون الثنائية التي تتحملها البلدان غير الساحلية. وأضاف أن الإعفاء من الجمارك وإتاحة الوصول إلى الأسواق بدون تخصيص أية حصص لم يؤد إلى زيادة كبيرة في نصيب هذه البلدان من أسواق التصدير في التجارة العالمية حيث ظل نصيبها هامشيا لا يتجاوز ١ في المائة. وقال إنه ينبغي التركيز بقدر أكبر على زيادة القدرات الإنتاجية وعلى التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات.

٢٦ - وقال، فيما يتعلق بالبلدان النامية غاير الساحلية، إن الحد من الفقر والجوع والوفيات النفاسية وعدم كفاية المرافق الصحية وانعدام المساواة بين الجنسين في التعليم لم تساير النمو الاقتصادي. وأضاف أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة سوف تزيد من بطء التقدم في هذه المجالات كما أن عدد من يعيشون في فقر مدقع سوف يظل مرتفعا إلى مستوى غير مقبول. وذكر أنه يتعين على المجتمع الدولي لهذا أن يوفر التمويل الإضافي والدعم التقني لمساعدة هذه البلدان في التغلب على القيود الجغرافية المفروضة عليها من خلال الاستثمار في مجالات النقل والطاقة والمعلومات والهياكل الأساسية للاتصالات بهذه البلدان، وعن طريق تشجيع مشاريع التسهيلات التجارية. وذكر أن التجارة هي وسيلة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الدولي وأن إخفاق جولة الدوحة في التصدي للتحديات الإنمائية في سياق التجارة الدولية كان باعثا خاصا من بواعث القلق.

٢٧ - وقال إنه على الرغم من توفير أجواء أكثر جاذبية للاستثمار من خلال الإصلاحات والتحسينات التي أدخلت على السياسات بغرض الحد من البيروقراطية وتخفيض التكاليف وتحسين إجراءات القيام بالأعمال التجارية وتعزيز الخدمات العامة، ظلت البلدان النامية غير الساحلية ضعيفة من الناحية التنافسية بالنسبة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة. وأضاف أنه يجب الأخذ بتدابير إ ضافية في مجال السياسات لتيسير تدفق الاستثمارات العامة والخاصة سعيا إلى التنفيذ الكامل لبرنامج عمل ألماتي.

٢٨ - **السيد أشاريا** (نيبال): تكلم نيابة عن مجموعة أقل البلدان نموا فقال إن تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا يعتبر مسألة حاسمة بالنسبة لتحقيق المرامي والأهداف التي وردت في برنامج عمل اسطنبول. وذكر أن القيام بذلك يتطلب تطوير وحيازة ونقل ونشر التكنولوجيات، وخاصة التكنولوجيات السليمة بيئيا. وأضاف أنه تحقيقا لهذا الغرض ينبغي أن تنفذ قبل الموعد المقرر ولاية برنامج عمل اسطنبول الخاصة بالقيام بتحليل مشترك بهدف إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٢٩ - وذكر أنه يتعين أن تصبح أقل البلدان نموا أكثر قدرة على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الآثار غير المتناسبة لتغير المناخ، كما أن من الأمور الحيوية أن يصبح حصولها على التمويل من أجل التكنولوجيات الخضراء أمرا ميسرا من خلال المبادرة بإنشاء صندوق المناخ الأخضر في موعدها. وأضاف أن كل بلد من هذه البلدان خرج من منازعات يحتاج إلى دعم دولي إضافي لتشجيع الحكم الرشيد وتعزيز الملكية الوطنية والقدرات المؤسسية والمساعدة في عمليات الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي التالية للمنازعات.

٣٠ - وذكر أنه لا بد من اتخاذ تدابير فعالة للإغاثة لإلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتحملها أقل البلدان

نموا، مع إجراء تخفيضات فورية كبيرة كتدبير مؤقت. وقال أيضا إنه لا بد من زيادة فرص وصول الصادرات إلى الأسواق بالنسبة لأقل البلدان نموا وتبسيط قواعد التجارة وزيادة شفافيتها. وأضاف أنه لا توجد أية إشارة إلى الانتهاء قريبا من جولة الدوحة ومن ثم فإن تنفيذ ''أحكام الحصاد المبكر'' التي تتضمن المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نموا سيكون له تأثيره الكبير بالنسبة للإسراع بتنفيذ خططها الإنمائية. وقال إنه ينبغي للشركاء الإنمائيين أن يزيدوا مساعداتهم زيادة كبيرة من خلال ''المعونة من أجل التجارة'' كما هو متفق عله في برنامج عمل اسطنبول.

٣١ - وقال إن أحكام برنامج العمل هذا ينبغي أن تكون جزءا أساسيا من السياسات والبرامج الإنمائية في أقل البلدان نموا، وينبغي تعميمها في أطر السياسات وفي الأنشطة التنفيذية لوكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة. وأضاف أن النجاح في هذا الصدد سيتم قياسه بمدى الإسهام في تحقيق تغييرات كيفية في حياة ما يقرب من بليون من الفقراء يعيشون في أقل البلدان نموا.

٣٢ - **السيد دوس سانتوس** (باراغواي): تكلم نيابة عن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية فقال إن هذه البلدان ما زالت تواجه تحديات خطيرة في وصولها إلى التجارة الدولية. وذكر أن إنتاج هذه البلدان وصادراتها محدودة وأنها تعتمد على عدد قليل من المنتجات الأولية التي تتأثر بشدة بتقلبات الأسعار. وأضاف أن هذه البلدان لا تستطيع الاحتفاظ بشبكات النقل العابر المتميزة بالكفاءة وذكر أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي لهذا أن تظل مسألة أساسية.

٣٣ - وقال إن استعراض برنامج عمل ألماتي في عام ٢٠١٣ مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية وينبغي أن يكون الغرض منه هو التوصل إلى نهج مشترك بالنسبة للعمل الاستراتيجي خلال الحقبة التالية، استنادا إلى زيادة روابط الشراكة فيما بينها وبين بلدان العبور والاستفادة من الدعم الفعال الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون. وذكر أن مبادرة المعونة من أجل التنمية يمكن أن تقوم بدور حيوي في عملية التحرير من خلال السماح للبلدان المتلقية بالاستفادة لفعالة من التجارة وإقامة الهياكل الأساسية الضرورية وتنفيذ تدابير التكيف. وأضاف أن المعونة من أجل التجارة ينبغي أن تكون عنصرا مكملا للمساعدة الإنمائية الرسمية وليست بديلا لها. وقال إن تخفيض الحواجز التجارية أو إزالتها ستحقق أيضا فائدة البلدان النامية غير الساحلية.

٣٤ - وذكر أن إنشاء معهد أبحاث دولي من أجل البلدان النامية غير الساحلية سوف يوفر التحليلات المفيدة. وأضاف أنه ممتن للدول التي وقعت على الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن هذا الموضوع، ودعا سائر البلدان النامية غير الساحلية إلى القيام بذلك بحلول الموعد المحدد وهو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٣٥ - وقال إن المجموعة تؤيد التوصية بأنه ينبغي للكيانات الدولية إجراء البحوث فيما يتعلق بضعف البلدان النامية غير الساحلية إزاء الصدمات الخارجية من خلال وضع مجموعة من مؤشرات الضعف.

٣٦ - وقال إنه ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تتخذ إجراءات للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وذكر أن هذا التغير أدى إلى زيادة حدة مشكلة إزالة الغابات والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي، وكان له تأثير سلبي على هياكل النقل الأساسية. وأضاف أن مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة ينبغي تطبيقه على وجه السرعة كما ينبغي تدبير التمويل الثابت الذي يمكن التنبؤ به من أجل التكنولوجيا وبناء القدرات على الطبيعة.

٣٧ - تولى السيد زدوروف (نائب الرئيس) الرئاسة.

٣٨ - **السيد كازو** (هايتي): تكلم نيابة عن مجموعة الكاريبي فقال إن تخفيض عدد أقل البلدان نموا إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠ عن طريق زيادة قدراتها الإنتاجية وبلوغها معدلات للنمو السنوي عادلة ومستدامة تصل إلى ٧ في المائة على الأقل يقتضي منها أن تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها. وأضاف أنه من أجل هذا يتعين على حكومات هذه البلدان أن تقوم بدور أكثر إيجابية في عملية التنمية وأن تحدد التوازن الصحيح بين المبادرات العامة والمبادرات الخاصة.

٣٩ - وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يتصدى لأوجه الهشاشة التي تنفرد بها هذه البلدان التي ينجم ضعفها عن انعدام التنويع الاقتصادي وارتفاع تكاليف النقل والعبور الباهظة. وأضاف أن زيادة المساعدة الدولية من شأنها أن تؤمن المشاريع في القطاعات الرئيسية مثل الهياكل الأساسية للنقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتيسير التجارة مع غيرها من البلدان غير الساحلية وبلدان العبور. وقال إنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها أمام السلع الآتية من البلدان النامية غير الساحلية وأن تشجع تدفق الاستثمارات المباشرة الخارجية إلى هذه البلدان.

٤٠ - **السيد خان** (إندونيسيا): تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إنه إزاء تقلب الوضع الاقتصادي العالمي السائد تواجه أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية تحديات هائلة في تنفيذ خططها الإنمائية الوطنية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن الرابطة تؤيد مرامي وأهداف برنامج عمل اسطنبول، وخاصة تركيزه على القدرات الإنتاجية الوطنية والزراعة. وأضاف أن برنامج العمل يجب أن يكون متكاملا مع الاستراتيجيات الوطنية الكاملة وأطر التعاون من جانب الشركاء الإنمائيين الدوليين. وأضاف أنه في تنفيذ تدابير الدعم يكون من العوامل الأساسية التنسيق فيما بين المجالات المختلفة للسياسات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والاستثمار المباشر الأجنبي والديون والتمويل، ولكن ينبغي أيضا أن تؤخذ في الاعتبار الخصائص الجغرافية والاجتماعية - الاقتصادية وأوجه الضعف الخاصة بكل بلد من البلدان.

٤١ - وذكر أنه على الرغم مما تحقق من تقدم في تنفيذ برنامج عمل ألماتي فإنه يتعين توجيه مزيد من الاهتمام إلى تعديل القواعد التنظيمية المرتبطة بالنقل العابر والتجارة عبر الحدود. وأضاف أن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت مهمشة في التجارة الدولية نتيجة لنواحي الضعف الجغرافية الخاصة بها كما أنها لا تستطيع أن تتحكم بشكل تام في إمكانياتها التجارية كأداة للنمو الاقتصادي المستدام من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٤٢ - وقال إن الرابطة ملتزمة بتحقيق المزيد من التكامل بين الدول الأعضاء وأنها نفذت مبادرات مختلفة في هذا الصدد، منها مبادرة رابطة جنوب شرق آسيا للتكامل. وأضاف أن الرابطة تقدر العمل الذي قامت به منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد وتتطلع إلى الدورة القادمة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تعقد في عام ٢٠١٢ بشأن تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٣ - وقال إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، اللذين أصبحا على نحو متزايد يقومان بدور هام في عملية التكامل الاقتصادي وفي تنمية بلدان الجنوب في أطر ثنائية وإقليمية ودون إقليمية، يتعين أن يكونا مكملين وليسا بديلين للتعاون فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

٤٤ - **السيد زامبيتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم نيابة عن البلدان المرشحة تركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن

الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما برنامج عمل اسطنبول وهو مصمم على تحقيق الأهداف الطموحة التي وردت به، وخاصة هدف تخريج نصف أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠ بأخذها في الاعتبار تماما في البرامج الثنائية والإقليمية التي تنظم مع أقل البلدان نموا.

٤٥ - وذكر أن مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية التي تتكلف بليون يورو والتي بدأها الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ يجري الآن تنفيذها. وذكر أنه بإعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية للألفية التي تعثرت، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أقل البلدان نموا، يمكن إحداث فرق حقيقي. وأضاف أن اللجنة الأوروبية قد أعدت اقتراحات بشأن كيفية زيادة تأثير السياسة الإنمائية للاتحاد الأوروبي، وأعرب عن ثقته في أن هذه المقترحات سوف تعزز التعاون مع أقل البلدان نموا.

٤٦ - **السيدة فيتي** (فنلندا): تكلمت نيابة عن بلدان الشمال فذكرت أنها تعتبر من الشركاء الإنمائيين الملتزمين منذ زمن طويل بقضايا أقل البلدان نموا وأنها تقدم كميات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية والدعم لتوفير فرص الوصول إلى أسواق الصادرات بلا رسوم جمركية وبلا حصص. وأضافت أن بلدان الشمال ملتزمة بدعم أقل البلدان نموا في سعيها إلى تحقيق الأهداف الواردة في برنامج عمل اسطنبول وأن الشراكة مع جميع الأطراف المعنية سوف تستمر من خلال برامجها الثنائية لدعم هذه البلدان في سعيها إلى التخرج من وضع أقل البلدان نموا.

٤٧ - **السيدة سيروتكينا** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفدها يرحب باعتماد برنامج عمل اسطنبول. وذكرت أن الإمكانيات الهائلة لأقل البلدان نموا من الموارد البشرية والطبيعية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي العالمي. وذكرت أن تعزيز القدرة الإنتاجية لهذه البلدان، وخاصة من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف التنويع تستحق أن تعطى أعلى الأولويات. وأضافت أن بلدها يقوم الآن بتطوير إمكانياته كمقدم للإعانة وأنه ملتزم بمبدأ التعاون الإنمائي الدولي وأنه اتخذ خطوات عملية لتحقيق هذا الغرض: حيث بلغ مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمها في عام ٢٠١٠ بلغت ٤٧٢,٣٢ دولار بخلاف الإعفاء من الديون كما ستصل هذه المساعدة إلى ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١.

٤٨ - وذكرت أن حكومتها اتخذت أيضا خطوات لتعزيز الأمن الغذائي العالمي. وقالت إنها في عام ٢٠١٠ اعتمدت برنامجا للتعاون الدولي في قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك بالتعاون مع مجموعة من المنظمات الدولية بينها الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة التي قدم لها إسهام قدره ٣٣٠ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١.

٤٩ - وذكرت أن ثمة عاملين من أهم عوامل التنمية بالنسبة لأقل البلدان نموا وهما زيادة القدرة الإنتاجية وتوفير الظروف الملائمة للوصول إلى أسواق التصدير، اللذان قامت حكومتها تأييدا لهما باعتماد نظام للأفضليات الجمركية بالنسبة للسلع التي تشجع نمو الصناعات الوطنية التقليدية والقطاع الزراعي.

٥٠ - وقالت إن البلدان النامية غير الساحلية لها أيضا أولوية عالية. وأضافت أن الوضع الجغرافي الفريد لبلدها يسمح له بأن يقوم بدور أساسي في تنمية هياكل النقل الأساسية في أوراشيا بهدف إيجاد نظام فعال للنقل العابر يستند إلى إمكانيات اللجان الاقتصادية الإقليمية مثل اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية وكومنولث الدول المستقلة.

٥١ - **السيد العمري** (اليمن): قال إن أقل البلدان نموا تواجه عددا من القيود التي تهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن الهدف الثامن من هذه الأهداف وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية لم يتحقق بعد. وأضاف أن أقل البلدان نموا بحاجة إلى مساعدة خاصة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات. وذكر أن دعم اقتصاديات هذه البلدان قد تناقص في بعض الحالات كما أنه لا يبدو على أي حال أنه كان له تأثير يذكر على الفقر والبطالة. وقال إن أقل البلدان نموا قلقة قلقا حقيقيا على مستقبل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية مما قد تكون له آثار سلبية على جهودها الإنمائية المكثفة. وأضاف أنه ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تشجع برنامج عمل اسطنبول وأن تكفل الالتزام الكامل والعملي به. وذكر أنه ينبغي لهذه الدول أن تزود أقل البلدان نموا بالدعم المالي والتقني وأن تساعدها في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ينبغي تعزيزهما باعتبارهما مكملين لا بديلين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات لتخفيف عبء الديون على أقل البلدان نموا.

٥٢ - **السيد تيونغ** (ماليزيا): قال إن المستقبل المالي والاقتصادي العالمي الغامض يحتم على المجتمع الدولي تنفيذ برنامج عمل اسطنبول بنجاح كما ينبغي لأقل البلدان نموا أن تكون لها السيطرة على خياراتها فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية وفقا لظروفها واحتياجاتها الخاصة.

٥٣ - وقال إن بلده ما زال ملتزما بالسعي المشترك للنهوض بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي لأقل البلدان نموا. وذكر أن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ مشترك من ١٣٨ بلدا قد استفادوا من برنامج ماليزيا للتعاون التقني الذي بدأ في عام ١٩٨٠ والذي وفر الخبراء ذوي الخبرات المطلوبة لأقل البلدان نموا.

٥٤ - وأضاف أن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق إشراك بلدان الشمال في نموذج التعاون الثلاثي يعتبر مسألة هامة وأن بلده يقوم بتنفيذ هذا الترتيب مع الوكالات الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف. وقال إن المعونة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نموا يجب توزيعها على النحو المبين في إعلان باريس وحسب مبادئ فعالية المعونة مثل الاتساق والاستدامة والتناسق.

٥٥ - **السيدة ثاكور** (الهند): قالت إن برنامج عمل اسطنبول يقدم خريطة طريق واضحة لمساعدة أقل البلدان نموا في الخروج بنفسها من دائرة الجوع والفقر والمرض. وذكرت أن تعبئة الموارد الكافية من أجل التنمية في هذه البلدان يعتبر أمرا حيويا وأنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي كمساعدة رسمية إنمائية إلى أقل البلدان نموا. وأضافت أن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتعزيز تدابير الدعم الاقتصادي لا تقل أهمية بالنسبة لتعزيز قاعدة الموارد في تلك البلدان.

٥٦ - وذكرت أنه من أجل زيادة مشاركة أقل البلدان نموا في شبكة التجارة العالمية يتعين التنفيذ الكامل لفكرة توفير فرص الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية وبدون حصص. وأضافت أنه ينبغي أيضا زيادة الحيز التجاري لهذه البلدان من خلال التوصل في جولة الدوحة إلى نتيجة متوازنة وذات وجهة إنمائية.

٥٧ - وذكرت أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قد أدت إلى زيادة عبء ديون أقل البلدان نموا وأنه يتعين على المؤسسات المالية الدولية وعلى البلدان المتقدمة النمو القيام على الفور بتقديم إعفاءات من الديون لأقل البلدان نموا من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والاستثمار. وذكرت أن تغير المناخ يمثل أيضا تحديا كبيرا بالنسبة للتنمية في تلك البلدان.

وأضافت أن حكومتها قامت، كجزء من التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالمضي إلى ما هو أبعد من تقديم المساعدة التقنية فعمدت إلى تشجيع التجارة والاستثمار والمساعدة الإنسانية وتوسعت في نظام الأفضليات فيما يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لجميع أقل البلدان نموا، مع فتح اعتمادات ائتمانية لها قيمتها ٤,٨ بليون دولار تقدم منذ عام ٢٠٠٣. وذكرت في الوقت نفسه أن برامج المعونة من أجل التجارة قد أدت إلى التوسع في تجارة الهند مع أقل البلدان نموا حيث ارتفعت من ١٦,٧ بليون دولار في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٢٠,٥ بليون دولار في ٢٠٠٩-٢٠١٠ حيث أصبح الميزان التجاري في صالحها. وقالت إنه تم فتح اعتمادات ائتمانية قيمتها بليون دولار لدعم برنامج عمل اسطنبول.

٥٨ - وقالت إنه لا يقل أهمية عما سبق الوضع المأساوي الذي تعاني منه البلدان النامية غير الساحلية التي أصابها التدهور الاقتصادي العالمي بضربة شديدة. وذكرت أنه ينبغي تطوير النقل المتسم بالكفاءة وخدمات الاتصال، بما في ذلك سلاسل السوقيات التي يطمأن إليها، للتغلب على صعوبات النقل والاتصال التي تواجهها وعلى تكاليفها. وأضافت أنه وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أنفقت هذه البلدان على خدمات النقل والتأمين بالنسبة لصادراتها ضعف ما أنفقته البلدان النامية الأخرى وثلاثة أضعاف ما أنفقته البلدان المتقدمة النمو. وقالت إن حكومتها لديها اتفاقات تعاون ثنائية خاصة مع جاراتها من البلدان غير الساحلية لتيسير نقل بضائعها عبر أراضيها. وذكرت أنها أعطت أعلى الأولويات لتعزيز تلك الروابط من خلال مبادرات إقليمية إضافية وأنها تسلم بضرورة تلبية احتياجات النقل الخاصة بالنسبة للمناطق غير الساحلية بين البلدان.

٥٩ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن وفدها يود، في ضوء استعراض العشر سنوات القادم في عام ٢٠١٣، أن يتناول العملية التحضيرية في الاستعداد لهذا الاستعراض. وذكرت أنه اتخذ عدد من تدابير السياسات والمبادرات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي على الصعيدين الدولي والوطني وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأضافت أنه تحقق تقدم في جميع مجالات الأولوية الخمسة، بما فيها الحد من التأخيرات على الحدود. والتوسع في تنمية الهياكل الأساسية للنقل، وزيادة الجهود المبذولة لتنسيق المعايير فيما يتعلق بقطاع النقل، وتخصيص مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية للنقل والتخزين والاتصالات، وزيادة الاستثمار المباشر الأجنبي والإعفاء من الديون. على أنها أضافت أن البلدان النامية غير الساحلية بحاجة إلى زيادة المساعدة المقدمة في إطار المعونة من أجل التجارة وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتخفيض تكاليف النقل، وتعزيز القدرات الإنتاجية على اعتبار أن هذه كلها أمور أساسية لزيادة القدرة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية. وأضافت في هذا الصدد أن هذه الإجراءات يمكن الاستفادة فيها من خبرة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، في وضع اتفاق نموذجي للنقل العابر.

٦٠ - وقالت إن اقتصاد المعلومات المعولم، الذي يترجم المعرفة إلى سياسات وممارسات، يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأضافت أن معهد الأبحاث الدولي لشؤون البلدان النامية غير الساحلية سيجري بحثا معمقا في المجالات ذات الأولوية. وأضافت أن هذا المعهد سيبدأ عمله بعد تلقي الأمين العام لعشرة تصديقات من الدول الأعضاء على الاتفاق المتعدد الأطراف المتعلق به وأن حكومتها لهذا تحث الدول الأخرى على الانضمام إلى هذا الاتفاق.

٦١ - وقالت إن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يقوم بدور هام في تحقيق أهداف برنامج عمل ألماتي. وذكرت أن الحوار الرفيع المستوى في مجال السياسات لمنطقة آسيا والمحيط

الهادئ بشأن تنفيذ برنامج العمل، وهو الحوار الذي نظمته حكومتها واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في أولان باتار في نيسان/أبريل ٢٠١١، اعتمد إعلان أولان باتار الذي حدد المجالات الحيوية بالنسبة للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل ألماتي على الصعيد الإقليمي.

٦٢ - وذكرت أن أولويات حكومتها تشمل عددا من التدابير الهامة التي وضعت بما يتفق وبرنامج عمل ألماتي، ومنها برامج الغرض منها تعزيز التجارة وتيسير النقل، في الوقت الذي نص فيه برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ على تحسين هيكلها الأساسي للنقل بما يلبي الطلب المتزايد على الصادرات المعدنية. وأضافت أن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ ستكون هي سنوات الذروة بالنسبة لمد خطوط السكك الحديدية وإنشاء الطرق الجديدة مما يتيح فرصا جديدة للوصول إلى موانئ الهند والاتحاد الروسي. وقالت إن نظم الرسوم الجمركية الميسرة للنقل العابر لمنتجات الصادرات يجري أيضا التفاوض بشأنها.

٦٣ - **السيد فارياس** (البرازيل): قال إن الهدف النهائي لبرنامج عمل اسطنبول هو تيسير تخرج نصف أقل البلدان نموا في العالم بحلول عام ٢٠٢٠. وذكر أن التقدم الذي تحقق في هذا الصدد في السنوات الأخيرة قد هددته الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي تمثل تهديدا حقيقيا لتدفقات المعونة وتخفيضها وجعلها أكثر مشروطية. وأضاف أنه يجب على البلدان النامية أن تفي بالتزاماتها وأن تعمل على سبيل الأولوية لتحسين الملكية المحلية وزيادة الشفافية والمساءلة.

٦٤ - وقال إنه بإبراز التعاون بين بلدان الجنوب تم التسليم في برنامج عمل اسطنبول بالمساهمات الهامة التي تقدمها البلدان النامية الأخرى إلى أقل البلدان نموا. وذكر فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية أن حكومته تعمل مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لدعم بلدين من البلدان غير الساحلية بالمنطقة وهما باراغواي وبوليفيا، التي تمثل البرازيل بالنسبة لهما بلد عبور هام. وأضاف أن حكومته قامت أيضا بتنفيذ مبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية التي أسهمت في تحقيق أهداف برنامج عمل ألماتي.

٦٥ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): قال إنه نتيجة للأزمات المالية المتكررة ولتقلب الأسواق الدولية والارتفاعات غير المسبوقة في أسعار الأغذية والطاقة والآثار المدمرة لتغير المناخ دُفع بنحو بليون شخص إلى ما دون خط الفقر كما فقد ٣٠ مليون شخص وظائفهم.

٦٦ - وذكر أن انهيار جولة الدوحة كان نكسة كبيرة بالنسبة للنظام التجاري المتعدد الأطراف وأن أقل البلدان نموا، التي هي أصلا مهمشة في التجارة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، قد أصبحت مهمشة على نحو متزايد في التجارة فيما بين بلدان الجنوب أيضا. وذكر أنه يجب على المجتمع العالمي أن يفي بالتعهدات التي التزم بها بالنسبة لهذه البلدان، وأنه ينبغي حث الشركاء الإنمائيين بوجه خاص على الالتزام بالتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢.

٦٧ - وقال إن برنامج عمل اسطنبول قد حدد على نحو صحيح العقبات والقيود التي تواجه استمرار تقدم أقل البلدان نموا، ووفر إطارا للشراكات الفعالة التي تيسير اندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

رفعت الجلسة في الساعة ٦/٠٠ مساء.